

النظام التربوي الجزائري في ظل العولمة

The Algerian educational system in the light of globalization

لعزّازي فتيحة¹*

¹جامعة لونيّسي علي، البلّيدة 2 (الجزائر)، prof lazazi72@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/28 تاريخ القبول: 2023/07/06 تاريخ النشر: 2023/07/30

ملخص:

لقد حاولنا تسليط الضوء على واقع النظام التربوي الجزائري، وأهم التحديات في ظل العولمة ومدى استعمال المنظومة التربوية للوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال التربية والتعليم في الجزائر، ومدى تغيير المناهج الدراسية التي أصبحت لا تتماشى مع إدخال تكنولوجيا المعلومات كوسائط تربوية جديدة وتحسين كفاءة المدرس وتمكينه من الاطلاع على المتغيرات الجديدة في التعليم. كما أن الانترنت تلعب دور في الإبداع ومساعدة كل من المعلم والتلميذ على تحقيق الذات وتطوير المواهب الفردية التي تعود بالفائدة على المجتمع ككل. إن إصلاح التعليم في الجزائر مرتبط بمختلف التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تفرضها العولمة.

الكلمات المفتاحية: العولمة، التعليم، النظام التعليمي.

Abstract :

We tried through the reality of the Algerian educational system, and the most important challenges in the context of globalization, the extent to which the educational system of technological means in the field of education and education in Algeria, and the extent of change in curricula that have become incompatible with the introduction of information technology as new educational mediums, and improve the efficiency of the teacher and enable him to see the new variables in education as well as the internet plays a role in innovation and help both teacher and student to achieve self. Development and individual talent which benefit the community as a whole. The education reforme in Algeria is linked to various social, cultural, and economic changes which is spawned globalization.

Key words: Globalization, Education, Educational system.

* المؤلف المرسل.

1- مقدمة:

إن المرحلة التي نعيشها هي مرحلة مليئة بالتحولات والتغيرات العلمية والثقافية والتكنولوجية والمعرفية، إنها ما يسمى بالعولمة والثورة العلمية التي تتسم بنشر ثقافة السوق وسيادة الثقافة القومية، وإثراء للفكر وتبادل للمعرفة، لكنها باتت تؤثر على شخصية الفرد من خلال انسلخه عن قيم ومبادئ وتقاليد وعادات أمته وإلغاء كيانها وذوبانها في الآخر، فتغير دور النظام التربوي، وأصبحت وظيفته تكمن في تحقيق التقدم والرفي وإلزامه بالفكر الخلاق والإبداع، والتكيف مع المجتمع الجديد، عن طريق محاولة إيجاد علاقة جديدة بين التعليم والمجتمع حتى تستجيب للقضايا الراهنة، وتحفظ بخصوصية الأمة وفكرها وثقافتها وقيمها ومبادئها.

وبما أن النظام التربوي التعليمي كبقية أنظمة المجتمع الأخرى نظام مفتوح يتأثر بمحمل التغيرات المختلفة التي تحدث في العالم والتي تنعكس على جميع عناصره من مدخلات وعمليات ومخرجات وإدارة يعول عليها الكثير في تحسين العملية التعليمية ومن أهم أهدافها جعل النظام التربوي متكيفا مع متطلبات العصر، ولا شك أن العولمة تحمل في طياتها آثار على ما هو قائم حاليا ومنها ما يكون تأثيره مستقبلا وانعكاساتها قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية. من أجل ذلك فالعولمة تستخدم لتحقيق أطروحتها تقنية اتصالية عالمية متمثلة في شبكة الاتصالات العالمية الانترنت ونظم الاتصال عن طريق الأقمار الصناعية، وتطبيقات الهواتف الذكية... وهو ما انعكس على النظام التربوي وعزز قدرته على بناء وتقديم معرفة جديدة.

وعليه يمكننا طرح التساؤل التالي ما مدى تأثير العولمة على النظام التربوي وما هي تحدياته اتجاه هذه التغيرات الجديدة السريعة؟ ويأتي هذا المقال المتواضع مساهمة منا في الإجابة على هذا السؤال.

2- النظام التربوي ومجتمع المعلومات:

يرتكز مجتمع المعلومات أساسا على إنتاج المعلومة والنفاذ إليها واستحداثها واستخدامها في خدمة أهداف التنمية والتطوير، من خلال وضع ميكانيزمات وطرق إدارة انسيابها بواسطة بنية تحتية للمعلومات وشبكات الاتصال، وهي نتيجة للعولمة وتلعب دورا هاما فيها. أما العولمة فهي مشتقة من العالم، فهي تنسب إلى العالم وليس إلى العلم، وهي في ظاهرها حركة لتوحيد العالم كله على نظم موحدة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية... إلخ، فهي « حرية تدفق المعلومات، ورؤوس الأموال، والسلع، والتكنولوجيا، والأفكار، والمنتجات الإعلامية والثقافية بين المجتمعات الإنسانية.» (شعبان محمد فضل، 2008، ص 18). كما أنها تلك المستجدات و التطورات والثورة الاتصالية والمعلوماتية التي أدت إلى انفتاح شعوب العالم اقتصاديا وثقافيا على بعضها البعض والتي مكنتها من الاستفادة بالتساوي من ثمرات التقدم العلمي والتكنولوجي في جميع المجالات منها المجال التربوي والتعليمي باستخدام شبكات ونظم اتصال عالمية كالإنترنت .

فأصبح التعليم من مجالات استخدام شبكة الإنترنت « حيث يمكن من خلال البريد الإلكتروني تبادل رسائل إلكترونية سريعة من جميع أرجاء العالم ويمكنك نقل الملفات الحاوية على المعلومات (نص، برامج، صور

وموسيقى) من وإلى جهاز حاسوب آخر، كما يمكنك أيضا استخدام الأجهزة اللامركزية بفاعلية أعلى والحصول على معلومات عن المناهج والتطوير التربوي والأكاديمي وطرائق التعليم من خلال (ERIC) مركز مصادر المعلومات التعليمية.» (مصطفى عبد السميع محمد، 1999، ص 8)

كما أن استخدام شبكة الإنترنت في ميدان التربية والتعليم أدى إلى تطور مذهل وسريع في تطوير العملية التعليمية، كما أثر في طريقة أداء الأستاذ أو المعلم والتلميذ وإنجازاتها في غرفة القسم أو حجرة الدراسة ومع تطور هذه الشبكة وانتشارها عالميا أصبحت أداة لحفظ المعلومات وتخزينها بالإضافة إلى كونها أداة للبحث والاكتشاف من قبل مستخدميها، كما وفرت للمتعلمين القدرة على الاتصال مع المدارس والجامعات ومراكز البحوث والمكتبات... وغيرها من المؤسسات التربوية العلمية وتساعدهم على نقل المعلومات واستخدامها والمشاركة في نشرها للآخرين.

ومن خلال هذا التطور الحاصل في شبكة الإنترنت انتقل التعليم من الطرق التقليدية إلى التعليم الفردي والتعليم عن بعد، ومع هذا فعلى الأساتذة مراعاة الفروق الفردية للتلاميذ عند استخدام هذه الشبكة في التعليم وعليهم إيجاد طرق تفعيل دور الإنترنت في التعليم، كما على كل من الأستاذ أو المعلم أو المشرف أن يفهم ويقوم مواطن الضعف ومواطن القوة في البرنامج ثم يربط أجزاء البرنامج مع بعضها لتحقيق الأهداف التعليمية.

من أجل ذلك يستخدم كل من الحاسوب والإنترنت للتمرين والممارسة وللحصول على برامج تعليمية بحتة وللعاب وحل المشكلات العلمية، إضافة إلى الحصول على أحدث ما توصل إليه العلم وتكنولوجيا المعلومات، كما تساعد الإنترنت على توفير أكثر من طريقة في التدريس لأنها بمثابة مكتبة كبيرة تتوفر فيها جميع الكتب، كما أنه وسيلة سريعة للحصول على المعلومات وتعطي للتعليم الصبغة العالمية، وعن طريقها تصبح وظيفة الأستاذ أو المعلم في حجرة الدراسة بمثابة الموجه والمرشد وليس الملقى.

وتتجسد الخطوات التي يجب إتباعها عند التخطيط لتقديم المعلومات عبر شبكة الإنترنت (قنديلجي

عامر إبراهيم، 2000، ص345). فيما يلي:

1) تحديد احتياجات المتعلمين: على المعلم تحديد احتياجات المتعلمين أولا ثم يقوم بتنظيم المعلومات

بناءً على الاحتياجات ويطور طريقة لتقديم هذه المعلومات عبر شبكة الإنترنت.

2) تطوير الأهداف والأنشطة التعليمية: من خلال معرفة احتياجات المتعلمين يتوقع المعلم مخرجات

العملية التعليمية وبذلك تصبح الأهداف المتوقعة تحقيقها من البرامج وهي التي تقود المعلم للبحث عن الأنشطة المناسبة لتحقيق تلك الأهداف عبر شبكة الإنترنت.

3) تنظيم المحتوى: يقوم المشرف في الإنترنت بمساعدة أو عدم مساعدة المتعلمين بإيجاد الوثائق في

الإنترنت تشمل المعلومات الضرورية عن الموضوع وترتبط أو تدمج هذه الوثائق مع وثائق أخرى سعيا لتحقيق الأهداف، وبإمكان المعلم أن يزود صفحة الإنترنت المذكورة بقائمة من الأمثلة أو أن يوجد

علاقات توضح المفاهيم والأشكال التي قد يستخدمها المتعلمون في كتابة الأسئلة والتعليمات أو الإجابات التي يبعثونها إلى المشرف على عنوانه في شبكة الإنترنت.

4) تنظيم المعلومات وترتيبها: في البيئة المعلوماتية لشبكة الإنترنت تصبح النظرة الكلية إلى الإنتاج مهمة جداً لذلك يجب أن تحتوي الإنترنت على جدول للمحتوى يوضح الأهداف العامة كما يوضح العلاقات بين المفاهيم المختلفة باستخدام الأشكال والرسومات، إنا التصميم والمخططات تساعد المتعلمين على التحكم في المعلومات والحصول على ما يريدون منها.

لكن هناك العديد من القواعد والأسس لتقدم المعلومات عبر شبكة الإنترنت، فأصبح بوسع المتعلمين أن يستخدموا صفحاتهم الخاصة في الإنترنت كأداة للاتصال مع بعضهم البعض وتبادل وتزويد الآخرين بالمعلومات الكافية حول المواضيع.

3- مكونات النظام التربوي في مواجهة العولمة:

1.3 المتعلم في ظل العولمة:

يعتبر التقدم العلمي والتطور التكنولوجي من أهم سمات عالمنا المعاصر وحتى يستطيع الأفراد التفاعل مع هذا العالم والمشاركة في تطوير مجتمعاتهم لا بد من الاهتمام بالثروة البشرية ضرورة حتمية لتقدم الدول، والتربية بدورها تسهم بدور بالغ الأهمية في تحقيق هذه الغاية وتهتم بالمتعلم باعتباره محور العملية التعليمية.

وإن واقع الحياة التي نعيشها اليوم يتطلب إتقان التلاميذ لمهارات وقدرات ومعارف وقيم واتجاهات وأهداف يسعى النظام التربوي إلى تحقيقها بل إن طبيعة العصر ومتطلبات المستقبل تحتم الاهتمام بكل تلميذ(ة) في المجتمع وإكسابه الكفايات التي تؤهله ليصبح عضواً متقناً ومنتجاً ومشاركاً و متمكناً من العملية التعليمية، بالتالي فإن دور المدرسة أن يتمكن أكبر نسبة من التلاميذ من إتقان العلوم المقدمة لهم وبالتالي زيادة تحصيل التلاميذ إلى أقصى درجة ممكنة وتحقيق الحاجات الفردية للتلميذ، كما يجب على التلميذ أن يعدوا إعداداً يجعلهم قادرين على حل المشكلات التي تواجههم بفاعلية ونجاح.

بالإضافة إلى تشجيع التلاميذ على الإبداع الذي هو مسألة أساسية وضرورية حيث أنه يساعد على تحقيق الذات وتطوير المواهب الفردية وتحسين النمو الإنساني ونوعية الحياة، كما أن المبدعين يسهمون في إنتاجية المجتمع ثقافياً وعلمياً واقتصادياً.

3.2 دور المعلم في عصر العولمة:

يعتبر المعلم حجر الأساس في العملية التعليمية فهو ناقل للمعرفة ومخطط للخبرات والأنشطة وهو منظم لبيئة التعلم وهو الموجه لاستخدام كل مصادر التعلم وهو الذي يقوم بتقويم التلميذ(ة) وتقويم المنهج ذاته، وهكذا نجد أن أدواره تتميز بالتجدد والتطور دائماً، واليوم هو مطالب بأنه يكون قادراً على استخدام شبكات المعلومات « إن المعلم على الرغم من كل التطور الجاري في التكنولوجيا واستخدامها سيظل العامل الحاكم والمؤثر في مدى كفاءة العملية التعليمية والتربوية، ويتضح ذلك من التوجهات العالمية التي خصت المعلم بأدوار جديدة

غير مألوفة في فكرنا التربوي، فهو باحث ميداني ومبادئ بالتجريب ومفكر ومبدع ورائد اجتماعي وهو أيضا ميسراً ومرشداً للتعليم.» (أحمد حسين اللقاني، فارعة حسن محمد، 2001، ص 250)

ومن هنا نجد أنه لا بد من عرض الأدوار الجديدة للمعلم والتي جاءت مواكبة لتغيرات العصر وأهم هذه

الأدوار:

3. 2. 1 المعلم مخطط خبرات المنهج مع تلاميذه: فالمعلم بعد أن شارك في تطوير المنهج وتقويمه فقد أصبح مطالباً بأن يخطط المناهج مع تلاميذه، فهو مطالب بأن يثير الاهتمام والتساؤلات في أذهان التلاميذ وقد يكون ذلك عن طريق قصة أو صورة أو خبر أو غير ذلك من مصادر المعرفة، وبناء على ذلك يبدأ التلاميذ في التفكير يحددون من خلاله ما يحتاجون إلى دراسته، ويكون دور المعلم هنا هو التوجيه وإدارة الحوار للتوصل إلى قرارات جماعية.

3. 2. 2 إبداعات المعلم في التدريس: إذا كان المعلم يريد أن يحصل على مبدعين فهذا يعني أنه هو نفسه يجب أن يكون مبدعاً وقادراً على تقديم كل ما هو جديد في إثراء المواقف التعليمية، فالمناهج المبدع والممارسات المبدعة من طرف المعلم تنعكس بصورة مباشرة في التلاميذ ولا يكون ذلك إلا إذا كان المعلم حراً منطلقاً بفكره ومن ثم ينتقل إلى التلميذ(ة) ذاته.

3. 2. 3 المعلم باحث ميداني: أي أنه يرى ويلمس عن قرب كل ما يحدث وله صلة بالمناهج الدراسية وليس مجرد منفذ للمنهج ولذلك فإن ملاحظاته عند تنفيذ المنهج تساعده عن الكشف على الكثير ما يستحق المراجعة والتطوير.

3. 2. 4 المعلم مجرب يتميز بالمرونة: إن المعلم الكفاء هو الذي يمتلك خبرات ورؤى متميزة ومفيدة، وهذه الرؤى لا تكون مجرد أفكار نظرية وإنما تجرب ميدانياً، وهذا التجريب لا بد أن يتسم بالمرونة حتى يصل إلى أفضل الطرق المناسبة للتدريس.

3. 2. 5 المعلم ميسر للتعليم: وفي هذا الصدد فإن المعلم مطالب بأن يثير الاهتمامات وأن ينظم الموقف التعليمي ويديره وأن ينمي الاتجاهات والقيم وأن يوجه التلاميذ على السلوكيات الرشيدة، ومن هنا يكون التلميذ شريكاً للمعلم في كل موقف من مواقف التدريس، وبالتالي يتفاعل الجميع من أجل نجاح العملية التعليمية.

3. 2. 6 المعلم رائد اجتماعي: المعلم هو الذي يرصد مواطن الاتصال ومجالات التفاعل بين المدرسة كمؤسسة تربوية والمجتمع والبيئة، فهو الذي يعمل على إثارة الدافع لدى التلاميذ للخروج إلى البيئة واستحضار البيئة إلى المدرسة وتوظيف إمكاناتها في إثراء مواقف التعليم.

3. 2. 7 المعلم قائد التطوير والتحديث: إن المعرفة تتزايد كل يوم والتكنولوجيا تتطور بشكل يصعب ملاحظته لذلك يجب أن يعرف المعلم كيفية استخدام التقنيات العلمية الحديثة حتى لا يكون متخلفاً ويستعملها في:

1. إحداث عمليتي التعليم والتعلم.

2. إمداد التلاميذ بقدر من المعرفة عن الأجهزة ذات العلاقة بمادته.

3. تسهيل استخدام التلاميذ للأجهزة الموجودة بالقسم.

4. المشاركة في برمجة بعض الوحدات التعليمية وتصميمها.
5. مساندة التقدم التقني في تكنولوجيا التعليم والاستفادة من الإنترنت والبريد الإلكتروني والفيديو.
6. إرشاد التلاميذ إلى موارد المعلومات وفرص التعلم المتاحة عبر الإنترنت.
7. تدريب التلاميذ على الرجوع إلى المصادر المعرفية التقنية لإثراء المنهج.
8. تخزين المعلومات الإلكترونية وإدارتها وتحليل المادة التعليمية ونقدها وتفسيرها وتأويل النص.
9. أن يستوعب الحضارة العالمية حتى يبني تحركاته عن معرفة لا عن جهل كذلك استيعابه لأثر تنشيط التفاعل والحوار الثقافي مع الأمم الأخرى.

3.3 المنهج الدراسي في مواجهة العولمة:

يعتبر المنهج الدراسي « مخطط تربوي يتضمن عناصر مكونة الأهداف ومحتوى وخبرات تعليمية وتدریس وتقييم مشتقة من أسس فلسفية واجتماعية ونفسية ومعرفية مرتبطة بالمتعلم ومجتمعه ومطبقة في مواقف تعليمية تعليمية داخل المدرسة وخارجها تحت إشرافها بقصد الإسهام بتحقيق النمو المتكامل لشخصية المتعلم بجوانبها العقلية والوجدانية والجسمية وتقييم مدى تحقيق ذلك كله لدى المتعلم. » (أحمد حسين اللقاني، فاعرة حسن محمد، 2001، ص 250)

إذن المنهج هو الأهداف والمحتوى والأنشطة التعليمية التي ستوصل هذا المحتوى إلى التلميذ(ة) من خلال طرائق وأساليب تدريسية مختلفة ومساندة للتطور، لذلك على هذه المناهج التحدي لمواجهة العولمة عن طريق:

1. ضرورة التوازن بين الثقافة المحلية والثقافة العالمية في مناهجنا الدراسية.
2. تنمية التفكير الناقد واستخدامه فيما يصل إلينا من ثقافات الآخرين.
3. إنتاج الأساليب التكنولوجية بدلا من استهلاكها.
4. « إشراك المؤسسات الإنتاجية في عملية تخطيط المناهج وتصميمها بحيث يتم الربط بين المناهج الدراسية وسوق العمل من حيث تضمن المناهج بالمهارات المطلوبة لهذه المهنة. » (محمد حميد المهدي المسعودي وآخرون، 2013، ص 128)
5. التركيز على الأنشطة التعليمية التي تنمي قدرة التلميذ على استخدام الأسلوب العلمي في التفكير، والابتعاد عن التفكير الفردي إلى التفكير الجماعي في حل المشكلات.
6. الاهتمام بالتعليم التكنولوجي الذي يضمن الجانب التطبيقي في إعداد المتعلم.
7. وضع خطة شاملة من طرف الذين يقومون بتصميم المناهج حول كيفية تنمية القيم والاتجاهات التي تتلاءم مع ظاهرة العولمة.
8. « الأخذ بمفهوم الجودة الشاملة في بناء المناهج وتطويرها.
9. أن يعاد النظر في المناهج وفي الدور الذي يقوم به المتعلم، فلا بد أن يكون التعليم الذاتي له مكانة كبيرة عند المتعلم. » (محمد حميد المهدي المسعودي وآخرون، 2013، ص 130)

10. « أن نهتم بالعلوم الحديثة التي يعبر عنها العصر وتجعل منا منتجين للمعرفة وليس مستهلكين لها فقط. » (محمود صلاح الدين عرفة، 2005، ص 127)

3.4 المباني والتجهيزات المدرسية حسب المستوى العالمي:

من أجل مواكبة عصر المعلوماتية وفي إطار التنمية الشاملة فعلى الدولة الجزائرية أن تبذل قصارى جهدها لتطوير ميدان التربية والتعليم وذلك بإعطاء الأهمية الكبيرة للمباني والتجهيزات المدرسية التي بدأت تتآكل من خلال توفير النقاط التالية:

1. إنجاز مباني مدرسية ملائمة مع متطلبات العصر أي حسب النموذج العالمي.
2. تجهيز المخابر والورشات التي تقام فيها النشاطات العلمية بأحدث الوسائل التعليمية.
3. توفير قاعات مزودة بالتجهيز الضروري لممارسة أنشطة مختلفة مثل المسرح، الرسم، المجلة المدرسية... إلخ
4. توفير قاعات وملاعب رياضية لممارسة الأنشطة الرياضية أو التربية البدنية.
5. أن تتوافر المصادر الكافية للمعلومات مثل: المكتبة وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة.
6. توفير الوسائل التعليمية المعلوماتية الجديدة.
7. تدعيم كل المؤسسات التعليمية بأجهزة تكنولوجية متطورة مثل الكمبيوتر والإنترنت وأجهزة الفيديو... إلخ والتدريب عليها خاصة منها المدارس الريفية.

3.5 التقويم التربوي وتطوير التعليم:

تطوير التعليم ضرورة حتمية وعملية مستمرة لأن التعليم عماد الأمة في ظل متغيرات عالمية تتطلب تعليماً متميزاً في إطار منظور شامل يحوي الهياكل والمناهج والمعلم وطرائق التدريس والامتحانات. فلا بد من تغيير ثقافة التقويم لأن نظم التقويم الحالية لا تقيس سوى قدرة التلميذ (ة) على الحفظ، وهو تقويم أحادي الجانب يعتمد على التلقين الأمر الذي ينتج تلميذاً آلياً غير مبدع أو مفكر ونحن نعيش فترة التقدم التي تفرضها العولمة لأن التعليم الجيد والتقويم الجيد هما أساس هذا التقدم المنشود.

لذلك لا بد من العمل من أجل تغيير ثقافة التقويم السائدة ليصبح التقويم الشامل وسيلة فعالة لتنمية قدرات المواطنين وإكسابهم المهارات والمعارف الحديثة التي تؤهله للاشتراك في مسيرة التطوير والتحديث لأن التقويم عنصراً ومكوناً أساسياً في منظومة المنهج الدراسي حيث يمكن من خلاله الحكم على مدى جودة مدخلات وعمليات ومخرجات أي نظام تعليمي.

إن تطوير التعليم الثانوي هو أيضاً يأتي في إطار تطوير التعليم الشامل، وهذه المرحلة من مراحل التعليم تستهدف تسليح المتعلم بالمعارف الحديثة والقدرات والمهارات والقيم والأخلاق والعادات والاتجاهات التي تمكنه من الاستمرار في التعليم وإعداده للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات المتطورة من خلال مناهج متطورة ومتميزة، لأن مسيرة العولمة تفرض علينا الجودة في التعليم والمعرفة الحديثة التي تستجيب للمتغيرات وتؤدي إلى تنمية الطاقات البشرية والإبداع.

ومن بين الأهداف الأساسية لتطوير التعليم الثانوي مستقبلاً نذكر:

- « تسليح الطالب بالمعارف الحديثة والقدرات والمهارات التي تمكنه من الاستمرار في التعليم ويتطلب ذلك تدريبه على استخدام الأسلوب العلمي في التفكير وأسلوب التعامل مع المعلومات والبحث العلمي وتنمية قدراته على التعلم الذاتي.
- إعداد المواطن المنتج وتمكينه من المشاركة في سوق العمل، وهذا يتطلب تسليح المتعلم بالمهارات التي تمكنه من أن يكون عضواً فاعلاً في عمليات الإنتاج الشامل عن طريق ربط التعليم النظري بالتطبيقات العملية.» (حسن شحاتة، 2003، ص 173)
- إعداد المواطن الصالح القادر على خدمة وطنه وتنمية ولاءه له وتعريفه بتاريخه وعقيدته وتدريبه على ممارسة الأسلوب الديمقراطي والحوار الجاد والتعبير عن رأيه والمشاركة في أنشطة مجتمعه.

والتقويم في المرحلة الثانوية عنصر أساسي من عناصر منظومة التعليم وتطويره فهو يعزز من قدرات المتعلم ويحقق الجودة للمؤسسة التعليمية. فالتقويم المستمر يبدأ من بداية عملية التعليم إلى نهايتها وهو شامل يمس كل نواحي شخصية المتعلم معارفه وقدراته وذكائه ومهاراته وسلوكه وقيمه واتجاهاته ويشمل كل السنوات الدراسية، وهو تقويم متعدد الأدوات لا يشمل فقط الامتحانات الكتابية وإنما يشمل أيضاً الامتحانات الشفوية وأساليب الملاحظة والبحوث والمشروعات والأنشطة التربوية وغيرها من أجل ذلك وجب تطوير أساليب ووسائل وأدوات التقويم في العملية التعليمية.

وبما أن التعليم عملية تنموية ففي هذا الصدد يتيح النظام الجديد للتقويم الفرصة أمام المتعلم لتحسين علاماته أو درجاته أو نقاطه من خلال إتاحة فرص متتالية له لمعالجة نقاط ضعفه وتعزيز إمكاناته.

وعليه فإن الاختبارات الحالية والتي تشكل أحد أهم أسباب الدروس الخصوصية لم تعد تصلح كآلية للقياس والتشخيص، وكان لا بد من تصميم اختبارات تتسم بأن تكون: ذات محتوى علمي دقيق تعكس طبيعة الاستقصاء العلمي وتركز على الفهم العميق وأساليب التفكير وطرق بناء المعرفة وقضايا ومشكلات مرتبطة بالواقع وتحتاج لبحث مستمر. كما يجب استعمال التكنولوجيا في التقويم بحيث تجعله أكثر مرونة وإتقاناً ومناسبة للحاجات الفردية لكل من المتعلم والمعلم، وتشمل الأدوات التكنولوجية الكمبيوتر والإنترنت والقنوات السمعية والبصرية عبر الأقمار الصناعية وبرمجيات التقويم التعليمي بعيداً عن ثقافة الورقة والقلم.

إن التقويم مدخل لتطوير التعليم فهو أحد المكونات الأساسية في المنظومة التربوية وهو يقوم بدور التشخيص والعلاج والوقاية والتغذية الراجعة لتوجيه مسار العملية التعليمية وزيادة فاعليتها وتطويرها لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة انطلاقاً من أن عمليات التقويم التربوي لا تزال هي المدخل الفعال لتطوير جوانب المنظومة التعليمية من أهداف وبرامج دراسية وطرق تدريس وكتب ووسائل تعليمية وتمثل عملية قياس أداء التلاميذ ركيزة التقويم فبدونه لا تتم عملية التشخيص والعلاج وإصدار الحكم على مستوى الأداء.

والامتحانات هي التي تحدد مسار العملية التعليمية وتطويرها تهدف إلى بناء نظم تقويم متطورة وفعالة لتقويم أداء المتعلم من جميع الجوانب بما يساعد على بناء شخصية متكاملة تجعله قادراً على التفكير العلمي والإبداع والابتكار حتى يستطيع مواجهة المشكلات وحلها ويتعامل بكفاءة مع عالم جديد سريع التغير.

4- واقع النظام التربوي الجزائري وأهم التحديات:

يعتبر النظام التربوي واحد من الأنظمة المكونة للمجتمع فهناك النظام الاجتماعي والنظام الثقافي والنظام الاقتصادي، النظام السياسي وهذه تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها بحيث كلا منها يؤثر في غيره ويتأثر به مما يجعل مخرجات النظام التربوي تصب في ميادين التنمية الشاملة للمجتمع، ويقدر ما يكون لهذا النظام التربوي من جودة بقدر ما يكون تقدم المجتمع وتنميته وازدهاره.

والتعليم هو أهم وسيلة لبناء الشعوب ومواجهة متغيرات وتحديات المستقبل، كما أنه هو البداية الحقيقية للتقدم وأن جميع الدول التي تقدمت جاء تقدمها ونهضتها عن طريق التعليم بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في أولوية برامجها وسياساتها. والإشكال اليوم كيف يمكن للعملية التعليمية أن تنشأ أجيالاً مواكبة لهذه المتغيرات وقادرة على التعامل مع كل هذه المتغيرات من خلال فلسفة متوازنة للتعليم، بمعنى أن يكون الهدف الأساسي للتعليم تكوين إنسان يستطيع أن يتعامل مع كل هذه المستجدات ومعطيات التغيير وأن ينتقل من التعليم كمرحلة إلى التعليم مدى الحياة، وأن يكون أولى مهام التعليم في عصر العولمة أن يعد أشخاصاً قادرين على التعامل والتفكير المنير والابتكار والإبداع، فليس لدينا بديل سوى قبول تحديات هذا القرن ومحاولة التنبؤ بالتحديات المستقبلية واتخاذ الخطوات المناسبة لذلك، فهناك تحديات داخلية مرتبطة بالمجتمع وهناك أخرى خارجية يفرضها الواقع الدولي ومن هذه التحديات قدرة الدولة على مواجهة الطلب المتزايد على التعليم ككل وتكوين المتخرجين الملائم لمقتضيات العصر. بالإضافة إلى تحديث نظم التعليم وتنوع أنماطه والتكيف مع المتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة والتخصصات المستحدثة ومع طبيعة المهن والمهارات، حيث تختفي كثير منها وتولد أخرى جديدة تناسب المرحلة الجديدة للتطور، فهذه التحديات الداخلية والخارجية تشكل مجموعة مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً، وحتى قضايا التعليم ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض وتهدف أساساً التنمية الشاملة للإنسان.

وما زال النظام التربوي يعاني من العديد من المشكلات بالرغم من بعض المحاولات التي ظهرت من أجل تحسينه، نلخصها فيما يلي:

1. « غياب فلسفة واضحة وإطار وطني.
2. الافتقار إلى التكيف مع احتياجات المجتمع والسوق.
3. عدم ملائمة المناهج مع المتغيرات الجديدة.
4. انخفاض مستوى إعداد المعلم، وأسلوب تدريسه المباشر.
5. قصور في حماية الأطفال وضمان التعليم.
6. النقص في المباني المدرسية وعدم ملائمتها مع متطلبات العصر (المستوى العالمي).
7. مشكلة التكوين وسوق العمل. « (علي بوعنافة، بلقاسم سلاطينية، د.ت ، ص 61)

8. « تضخم أعداد الأميين نتيجة التسرب.» (فتحي سرور، ديسمبر 1997، ص 106)

09. عدم كفاية الوسائل التعليمية الجديدة المعلوماتية.

10. المعدل المرتفع للتسرب المدرسي في المستوى الثانوي.

11. انخفاض أعداد التلاميذ الملتحقين بالمدارس الثانوية.

وفي هذا الصدد يقترح بعض رجال التربية وعلم الاجتماع مجموعة من الحلول والتغييرات اللازم إحداثها

على صعيد التربية والتعليم، نذكر منها:

1. « تغيير المناهج الدراسية المتبعة والتي أصبحت لا تتماشى والمرحلة مع إدخال تكنولوجيا المعلومات

كوسائط تربوية جديدة وتحسين كفاءة المدرس وإعادة بعث حماسه وتمكينه من الإطلاع على المتغيرات الجديدة في التعليم.

2. تحسين كفاءة المدرس وإدخال النظريات الجديدة والطرائق المبتكرة في برامج التكوين وبعث حماس

المعلم وتمكينه من الإطلاع على المتغيرات الجديدة.

3. تقديم تدريس وتعليم تكنولوجيا المعلومات إلى صدر العملية التعليمية.

4. خلق بيئة تعليمية مناسبة للتوجيه وفعالية التدريس والتعليم.» (علي بوعنافة، بلقاسم سلاطينة، د.ت، ص

(180)

وحتى يتحقق ذلك يجب أن نكيف مكونات النظام التربوي مع التغيرات الجديدة السريعة التي طرأت

على جميع الأنظمة الأخرى وليس على النظام التربوي فحسب، والتخوف الموجود الآن هو إمكانية ذوبان الثقافة والهوية الوطنية وتأثيرها بالثقافة الأمريكية والغربية، والمشكل ليس بسبب تدخل تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر، وشبكة الإنترنت ولكن في كيفية استعمالها وتوظيفها كوسائط لتحسين جودة التعليم، وإن لم نستغلها فسنتزل متخلفين عن المسار العالمي.

إن إصلاح التعليم لا يتم دون إصلاح وتطوير وتجديد في التعليم ودون إصلاح في نواحي الحياة

الأخرى، والتعليم بشكل عام يجب أن يعمل على خلق مجتمع مثقف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من القيم وبنظام تعليم يتيح توسيع مداركهم منذ الطفولة إلى آخر العمر، بحيث يستمر الفرد في التعلم المستمر لمواكبة التغيرات التي تحدث حوله.

من خلال ذلك نشير إلى إنجازات حقيقية نقلت التعليم إلى عصر العولمة من أهمها:

1. توفير فرص التعليم لكل مواطن.

2. إدخال التكنولوجيا إلى مؤسسات التعليم حتى أصبحت دراسة الكمبيوتر إجبارية.

3. استخدام شبكات الاتصال للتدريب وإنتاج بعض البرمجيات التعليمية.

4. الاهتمام بتقديم المجالات المعرفية المعاصرة والتي لها مضامين مستقبلية تنسجم والتطور العلمي

والمجتمعي.

« إن التعليم يمثل في كل دولة مشكلة من مشكلات النهضة والتقدم نظراً لثبات بنيته ومناهجه وأدائه

ونتاج مخرجاته من الطلاب، وفي الوقت ذاته يعتبر إصلاح التعليم وتجديده وتطويره آلية من آليات النهضة والتقدم

لما يترتب على ذلك من تنمية متطورة لخريجيه ممن يشكلون الطاقة المحركة لمسيرة التنمية الشاملة والمتواصلة وللاستجابة الفاعلة للتحديات.» (حسن شحاتة، 2003، ص 24)

من خلال ذلك تزايدت الدعوى إلى الإصلاح والتجديد التربوي والتي من أهم الإشكاليات التي تواجهه هو تنمية الطاقات البشرية وترسيخ وتطوير مقومات الثقافة الوطنية والقومية المشتركة والتفاعل الإيجابي مع الحضارات الغربية من أجل اكتساب منها معارف ومناهج جديدة نستوعبها بصورة ناقدة ثم نعيد صياغتها في ضوء ما يتطلبه واقعنا من حلول لمشكلات.

إن التعليم وقد سعى في الآونة الأخيرة بدرجات متفاوتة إلى تحقيق نوع من التكيف والملائمة مع متطلبات المستقبل وتحدياته، بل سعى إلى أبعد من مجرد التكيف مع تلك المتغيرات إلى ترتيب أوضاعه للإسهام في تنمية البشر وتطويره برؤى مستقبلية.

5- الخاتمة:

مهما اختلفت التفسيرات والرؤى حول العولمة إلا أن الجميع يتفق على أن مفاهيم العولمة لا يمكن سريانها بين أقطاب العالم المختلفة إلا عن طريق حركة معلوماتية هائلة مكنت من وجود لغة واحدة للتخاطب وهي اللغة الرقمية.

وفي ظل الثورة التكنولوجية الهائلة التي اقتحمت مجالات الحياة ومنها مجال التعليم، ومع التقدم المذهل المتواصل في تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وما صاحبها من تطور في مجال تكنولوجيا التعليم وظهور أساليب تعليم حديثة تعتمد بشكل أساسي على تطبيق تلك التكنولوجيا، كان لا بد من انعكاس ذلك على التقويم كمكون من مكونات المنظومة التربوية.

وهكذا يتحرك وبسرعة المجتمع الدولي نحو نموذج جديد يوصف بأنه مجتمع المعلومات، مما يتطلب إيجاد علاقة جديدة بين التعليم والمجتمع حتى يستجيب لقضاياها الراهنة محققاً بذلك وظيفته اتجاه المجتمع الذي ينتظر منه دفع عملية التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع المعلومات دون أن يفقد المجتمع هويته باستيعاب الطرق الجديدة كالتعليم بالكمبيوتر والتعليم عن بعد والتعليم الذاتي الدائم.

6- قائمة المراجع:

1. أحمد حسين اللقاني، (2001)، فاعرة حسن محمد، مناهج التعليم بين الواقع والمستقبل، القاهرة: عالم الكتب.
2. حسن شحاتة، (2003)، نحو تطوير التعليم في الوطن العربي، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
3. سعادة جودت أحمد، وعبد الله محمد إبراهيم، (2004)، المنهج المدرسي المعاصر، ط4، عمان الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.
4. شعبان احمد فضل، علم نفس العولمة، ليبيا، دار الكتب الوطنية، 2008
5. علي بوعنقة، بلقاسم سلاطنية، علم الاجتماع التربوي: مدخل ودراسة قضايا المفاهيم، الجزائر، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

6. فتحي سرور، (ديسمبر 1997)، مصر إستراتيجية لإصلاح التعليم، مجلة فصلية، مكتب التربية الدولي، عدد 104.
7. قنديلجي عامر إبراهيم، (2000)، مصادر المعلومات من عصر المخططات إلى عصر الإنترنت، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع .
8. محمد حميد مهدي المسعودي وآخرون، (2013)، المناهج وطرائق التدريس في ميزان التدريس، ط1، عمان: دار الرضوان.
9. محمود صلاح الدين عرفة، (2005)، تعليم وتعلم مهارات التدريس في عصر المعلومات، ط1، القاهرة: عالم الكتب.
10. مصطفى عبد السميع محمد، (1999)، تكنولوجيا التعليم، ط 1، مصر: مركز الكتاب للنشر والتوزيع.